



الأصل: إنجليزي

تقرير حول

المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية

يقدمه

المركز الإسلامي لتنمية التجارة

إلى

الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة التعاون الإسلامي

(الكومسيك)

البند رقم: 5

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

20-23 نوفمبر 2017

إسطنبول - الجمهورية التركية

الفهرس

الصفحة	
3	تمهيد
4	<u>القسم الأول</u> : التطورات الجارية على صعيد مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
7	<u>القسم الثاني</u> : أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
12	<u>القسم الثالث</u> : حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.
26	الملاحق

تمهيد

بتكليف من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك - يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة التعاون الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البنينة، بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم والتدريب والمساعدات الفنية للدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، دأب المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير حول تطور هذه المفاوضات وتقديمها للاجتماعات الدورية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء - كومسيك - واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة التعاون الإسلامي ولمختلف دورات مجلس وزراء الشؤون الخارجية لبلدان منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر الدول الأعضاء قصد إيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز دورات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البنينة لمنظمة التعاون الإسلامي.

ينقسم التقرير الحالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

الأول: التطورات الجارية على صعيد منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

الثاني: أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التعاون الإسلامي،

الثالث: حالة المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية.

القسم الأول

التطورات الأخيرة على صعيد مفاوضات منظمة التجارة العالمية

كثفت منظمة التجارة العالمية من تحضيراتها لتنظيم المؤتمر الوزاري الحادي عشر (MC11) المزمع انعقاده ببوينوس آيرس في الفترة 10-13 ديسمبر 2017. وفي هذا الصدد، عقدت حوالي 35 دولة اجتماعا وزاريا مصغرا غير رسمي بمراكش، المملكة المغربية يومي 9-10 أكتوبر 2017، ساعد على وضع خارطة طريق نحو إنجاح الاجتماع الوزاري الذي سينعقد ببوينوس آيرس.

أكد الاجتماع مجددا التزام الدول الأعضاء المشاركة بنظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح ومنصف يتلاءم مع البيئة الاقتصادية الدولية ويراعي مصالح أعضاء منظمة التجارة العالمية.

أكد الاجتماع أيضا على أهمية تنفيذ نتائج مؤتمر نيروبي الوزاري ومؤتمر بالي الوزاري واستكشاف الوسائل الكفيلة بدفع المفاوضات نحو تسخير نتائج هذين المؤتمرين لفائدة المؤتمر الوزاري ببوينوس آيرس.

أكدت العديد من الدول على أهمية التنمية بوصفها موضوعا محوريا للمناقشة. وشددت أيضا على ضرورة إدماج البلدان النامية، ولاسيما الدول الأقل نموا في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي الوقت الذي يوجد فيه تباين في الرؤى والأولويات، من الأهمية بمكان الواقعية في البحث عن نتائج ملموسة ومنصفة وأن نكون منفتحين على مقاربات جديدة للوصول إليها.

حيث درس الاجتماع حزمة واقعية ومتكافئة ستعرض في بوينوس آيرس وتشمل قضايا تتعلق بالتنمية ووجهات نظر واضحة بشأن القضايا الجديدة المتعلقة بتغير البيئة الاقتصادية الدولية.

كما تباحثت البلدان المشاركة أيضا في أهمية المعاملة الخاصة والتميزة كجزء لا يتجزأ من كافة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والنتائج المتعددة الأطراف المستقبلية، بطريقة تكون فعالة فيما يتعلق بخطة التنفيذ والسماح للبلدان النامية، ولاسيما الأقل نموا، بالاستجابة بفعالية إلى حاجياتها الإنمائية.

أقرت البلدان بأهمية الزراعة التي لا تزال في صميم جدول أعمال العديد من الدول. وقد أكدت العديد من الدول الأفريقية، ولاسيما الأقل نموا، على وضع القطن.

رحب الوزراء بالجهود التفاوضية المتعلقة بالمساعدات المقدمة للصيد البحري، ودعوا إلى تكثيف المفاوضات بهدف جعلها ناجحة في بوينوس آيرس.

أكد الوزراء مجددا على أهمية الخدمات التي تسهم بقوة في نمو الاقتصاد الدولي. سيما وأن بلوغ هذه المفاوضات مقصد مهم بالنسبة لأعضاء منظمة التجارة العالمية.

وفيما يتعلق بالقضايا الجديدة، ولاسيما التجارة الإلكترونية، تباحثت الدول في كيفية مساعدة هذه التجارة في النمو الاقتصادي في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وتحقيق تحول هيكلي على مستوى اقتصادياتها. واعترفت الدول أيضاً بالفجوة الرقمية والثغرات في الهياكل الأساسية، والقدرات التكنولوجية والقانونية والمؤسسية التي تواجهها البلدان النامية والتي تمثل قيوداً رئيسية أمامها لجني ثمار التجارة الإلكترونية. ولذلك، طلبت الدول مواصلة النقاش بشأن الأنظمة المقترحة للتجارة الإلكترونية من أجل فهم أفضل للآثار والتحديات والمصالح، والاستجابة لها بشكل يأخذ بعين الاعتبار جميع مصالح الدول الأعضاء.

كما دعا الوزراء أيضاً إلى مواصلة المفاوضات في جنيف بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة لجميع الأعضاء بغية التوصل إلى نتائج ملموسة ومنصفة. وقد أوصي بعقد اجتماعات منتظمة على مستوى كبار المسؤولين لضمان متابعة هذه التوصيات والعمل على نجاح الاجتماع الوزاري لبوينس آيرس.

وتجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية واصلت خطة عملها لما بعد المؤتمر الوزاري العاشر (MC10) في نيروبي، كينيا، خلال الفترة 15-19 ديسمبر 2015. وصادق الاجتماع على " حزمة نيروبي " وست قرارات وزارية حول الزراعة والقطن والقضايا المتعلقة بالدول الأقل نمواً، بالإضافة إلى إعلان وزاري يشمل هذه الحزمة والعمل المستقبلي لمنظمة التجارة العالمية.

كما قدم رئيس لجنة المفاوضات التجارية تقريره حول حالة المفاوضات يوم 27 يوليو 2016. وأشار فيه إلى أن هناك علامات تشير إلى أن أعضاء منظمة التجارة العالمية يتجهون تدريجياً نحو عملية تعتمد أكثر على المقترحات. وأنهم قدموا عدداً من الأوراق. ففي مجال الزراعة على سبيل المثال، تم تقديم سبعة أوراق تتضمن أفكار واستفسارات حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك الدعم المحلي. كما ذكر أن هناك مشاركة إيجابية في مجال الخدمات، وإن كانت بشكل أقل فيما يخص النفاذ إلى أسواق السلع غير الزراعية (ناما). وتواصل الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك في جلب الكثير من الاهتمام. وبالنظر إلى قضايا أجندة الدوحة للتنمية بشكل عام، أكد الرئيس أنه إذا كان أعضاء منظمة التجارة العالمية يريدون المضي قدماً في المفاوضات، فإن هناك حاجة لتعميق المناقشات بشكل كبير خلال الأشهر المقبلة لمعرفة ما إذا كانت هناك أية نتائج محتملة. وفي كل هذه المفاوضات، هناك حاجة للحفاظ وتعزيز التركيز على التنمية ومسائل البلدان الأقل نمواً.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوزاري العاشر قد صادق على القرارات التالية:

- برنامج العمل بشأن الاقتصاديات ذات الحجم الصغير.
- حالات عدم ثبوت خروقات وتقديم الشكاوى في إطار حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (تريبس).
- برنامج العمل حول التجارة الإلكترونية.

• تمت المصادقة على الفترة الانتقالية المنصوص عليها في المادة 66.1 من اتفاقية تريبس للدول الأقل نموا بشأن التزامات معينة فيما يتعلق بالمنتجات الصيدلانية وكذلك قرار التنازل ذات الصلة من قبل المجلس العمومي بشأن التزامات الدول الأقل نموا بموجب المادة 70.8 و 70.9 من اتفاقية تريبس.

أما فيما يتعلق بأجندة الدوحة للتنمية، فقد صادق المؤتمر الوزاري العاشر على القرارات التالية:

- آلية الضمانات الخاصة للبلدان النامية في مجال الزراعة.
- تشكيل مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي.
- منافسة التصدير في مجال الزراعة.
- القطن.
- قواعد المنشأ التفضيلية للدول الأقل نموا.
- تنفيذ المعاملة التفضيلية لصالح الخدمات وموردي الخدمات للدول الأقل نموا وزيادة مشاركة هذه الأخيرة في الخدمات التجارية.

شهد المؤتمر الوزاري العاشر اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء منظمة التجارة العالمية بشأن مفاوضات الدوحة للتنمية المستقبلية. وفي الوقت الذي أكد العديد من الأعضاء على أجندة الدوحة للتنمية، والإعلانات والقرارات التي تمت المصادقة عليها في الدوحة وفي المؤتمرات الوزارية التي تم عقدها منذ ذلك الحين. هناك أعضاء آخرون لم يؤكدوا على مهام الدوحة، حيث يطالبون بضرورة توفر مناهج جديدة لتحقيق نتائج ذات مغزى في المفاوضات المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أعرب الأعضاء عن التزامهم القوي لدفع المفاوضات بشأن قضايا الدوحة العالقة، بما في ذلك جميع المسائل المتعلقة بالزراعة والنفوذ إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات والتنمية واتفاقية تريبس والقواعد. كما اتفق الوزراء على ضرورة أن يعمل المسؤولون على إيجاد سبل لتحقيق تقدم في المفاوضات وطلبوا من المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تقديم تقارير منتظمة بشأن هذه الجهود إلى المجلس العمومي.

القسم الثاني

أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة في مجال مسائل منظمة التجارة العالمية

أنجز المركز الإسلامي لتنمية التجارة العديد من الأنشطة لخدمة المصالح الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المتعلقة بمسائل منظمة التجارة العالمية. وفي إطار تنفيذ قرارات الكومسيك المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوات المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات التالية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بالشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد ومركز التجارة الدولي ومنظمة الجمارك العالمية، من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتطوير قدراتها في مجالات التجارة الدولية المختلفة التي تنظمها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية:

1. الاجتماع التشاوري لوزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي، 14 ديسمبر 2015

شارك المركز الإسلامي لتنمية التجارة في الاجتماع التشاوري لوزراء التجارة في منظمة التعاون الإسلامي بنيروبي في 14 ديسمبر 2015 الذي تم تنظيمه من قبل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على هامش الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي تم عقده في الفترة 15-19 ديسمبر 2015 بنيروبي. وترأس الاجتماع سعادة السيد جان - لويس بيلن وزير التجارة لجمهورية كوت ديفوار. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو التنسيق فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بخصوص قضايا منظمة التجارة العالمية التي ينبغي التفاوض بشأنها خلال المؤتمر الوزاري العاشر في نيروبي. شارك في الاجتماع أزيد من 30 وزيرا ووفدا. وخلال الاجتماع، قدم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة الوضع الراهن للمفاوضات في منظمة التجارة العالمية وسلط الضوء على القضايا ذات الصلة التي ستطرح من قبل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال اجتماع نيروبي ووزع وثائق المركز التي تم إعدادها بهذه المناسبة.

2. ورشة عمل حول إدارة اتفاقيات التجارة الإقليمية وآفاق التكامل الإقليمي في الدول الأعضاء في منظمة

التعاون الإسلامي، خلال الفترة 21-23 ديسمبر 2015، الدار البيضاء - المملكة المغربية. شاركت في هذه الندوة 22 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

3. ندوة حول نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة، الدار البيضاء - المملكة المغربية، 25 فبراير 2016.

من أجل زيادة وعي الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة ندوة حول "نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة"، وذلك يوم 25 فبراير 2016 بالدار البيضاء، المملكة المغربية. وأبرزت الندوة المكاسب التالية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي

تحققت من المؤتمر الوزاري بنيروبي:

- زيادة عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية إلى 44 دولة، وهو ما يوفر دافعا قويا للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاستفادة بشكل جماعي من مفاوضات منظمة التجارة العالمية.
 - تعزيز قدرات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لاتخاذ إجراءات تجارية تهدف لزيادة صادراتها الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي. وقد كان هذا نتيجة لقرارات منظمة التجارة العالمية لإلغاء دعم الصادرات الزراعية، وزيادة المنافسة في الأسواق العالمية، والسماح للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية بمتابعة برامج تكوين مخزون عمومي للمواد الغذائية لأغراض الأمن الغذائي.
 - إلغاء التعريفات الجمركية بخصوص 201 منتج لتكنولوجيا المعلومات بحلول سنة 2019 نتيجة الاتفاقية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية حول تكنولوجيا المعلومات، التي شارك فيها 53 عضوا في منظمة التجارة العالمية.
 - حصول القطاعات الخدمية وموردي خدمات الدول الأقل نموا على مزايا تفضيلية للنفذ للأسواق العالمية.
 - زيادة عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصادقت على اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (اعتبارا من تاريخ إعداد هذا التقرير، 8 دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من بين 68 دولة عضو في منظمة التجارة العالمية قامت بالإشعار بمصادقتها على الاتفاقية).
4. ندوة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ومسائل التجارة الدولية لفائدة أطر دولة فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية، 4 - 5 أبريل 2016، عمان - المملكة الأردنية الهاشمية. شارك في هذه الندوة 25 إطار فلسطينيا من القطاعين العام والخاص.
5. جلسة عمل حول تفعيل الشباك الموحد على هامش المنتدى الثاني لهيئات تنمية التجارة (TPOs) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالرياض، المملكة العربية السعودية يوم 23 مايو 2016.
- تم عقد المنتدى الثاني لهيئات تنمية التجارة (TPOs) للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالرياض، المملكة العربية السعودية يوم 23 مايو 2016.
- شارك في المنتدى ممثلون عن هيئات تنمية التجارة من 31 دولة عضو وهي: أفغانستان، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، مصر، غينيا، إندونيسيا، العراق، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، باكستان، فلسطين، قطر، المغرب، العربية السعودية، السنغال، السودان، طاجيكستان، توغو، تونس، تركمانستان، تركيا، أوغندا والإمارات العربية المتحدة. كما شارك في المنتدى ممثلون عن الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومركز التجارة الدولي والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (IICRA).

أوصى المشاركون بما يلي:

- إنشاء أنظمة الشبكات الموحد (SW) والربط فيما بينها على المستويين الثنائي والإقليمي (مثل شهادة المنشأ الإلكترونية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي) التي تهدف إلى تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛
- إجراء مسح عن كيفية عمل الشبكات الموحد في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتعرف على أفضل الممارسات للاستفادة منها؛
- تنظيم ورش عمل وندوات إقليمية لتسليط الضوء على أهمية أنظمة الشبكات الموحد للتجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي ولتشجيع وتعزيز تنفيذ الخطوات المطلوبة من أجل التنفيذ الكامل للشبكات الموحد في دول منظمة التعاون الإسلامي.

6. ندوة إقليمية حول "اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وآفاق تفعيل الشبكات الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي لفائدة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 30 مايو - فاتح يونيو 2016 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

في إطار تنفيذ برنامج المساعدة الفنية لفائدة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة وقسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية ندوة إقليمية حول "اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية وآفاق تفعيل الشبكات الموحد لمنظمة التعاون الإسلامي لفائدة الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالتجارة الخارجية للمملكة المغربية في الفترة من 30 مايو إلى فاتح يونيو 2016 بالدار البيضاء، المملكة المغربية.

الأهداف:

تهدف هذه الندوة إلى إطلاع القطاعين العام والخاص لدول منظمة التعاون الإسلامي على أهمية تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة وتأثيرها على تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء من جهة، وتبادل التجارب وأفضل الممارسات لتنفيذ البرامج الوطنية لتسهيل التجارة من جهة أخرى، وخاصة إنشاء وتعزيز أنظمة الشبكات الموحد الوطنية للتجارة الخارجية وكيفية اشتغال هذه الشبائيك فيما بينها.

المشاركون:

شاركت الدول الآتية في هذه الندوة: الجزائر، بوركينا فاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، الغابون، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، المغرب، موريتانيا، النيجر، السنغال، السودان، توغو وتونس.

كما شاركت المنظمات الدولية التالية في هذه الندوة: المركز الإسلامي لتنمية التجارة، البنك الإسلامي للتنمية (قسم التعاون والاندماج، التحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية (AACE)، مركز التجارة الدولي (ITC)، منظمة الجمارك

العالمية، المكتب الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا (الرباط).

محاور الندوة:

قدم الخبراء المواضيع التالية:

- مقدمة عامة حول اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛
- تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية؛
- الآليات الإقليمية والدولية الأخرى لتسهيل التجارة؛
- التجارب الوطنية في تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (كوت ديفوار، النيجر، مالي، مصر، تونس وبوركينا فاسو)؛
- تدابير إنشاء الشباك الموحد الوطني (التجارب الوطنية: كوت ديفوار، المغرب، الكاميرون، السنغال ومالي)؛
- دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم تنفيذ أنظمة الشباك الموحد الوطنية والإقليمية؛
- التعاون بين سلطات الجمارك في تسهيل التدابير عبر الحدود.

بعد تقديم العروض، طرح المشاركون أسئلة حول عملية المصادقة على بروتوكول تعديل اتفاقية تسهيل التجارة، والإشعار بالفئات (أ، ب، ج)، والسبل والوسائل الكفيلة بتطوير مشاريع المساعدة الفنية، وتأثير اتفاقية تسهيل التجارة على الاقتصاديات الوطنية، والمسؤولون عن تنفيذ الاتفاقية، ومشاركة ودعم القطاع في تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة والتعريف بها على المستويين الوطني والإقليمي.

التوصيات:

بعد مناقشات مثمرة، اقترح المشاركون التوصيات التالية:

• اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

- ✓ تنظيم اجتماع إدارات الجمارك في دول منظمة التعاون الإسلامي؛
- ✓ تكرار تنظيم ندوات إقليمية للتعريف باتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية من أجل تسريع المصادقة على بروتوكول تعديلها؛
- ✓ تنظيم ندوة إقليمية للتوعية لفائدة اتحادات أرباب العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من أجل مساعدة الشركات على الفهم والامتثال للمتطلبات التنظيمية والإجرائية للعمليات التجارية عبر الحدود؛
- ✓ إنشاء فريق عمل لجان تسهيل التجارة الوطنية على مستوى منظمة التعاون الإسلامي للإسهام في تنمية التجارة البينية.

• الشباك الموحد للتجارة الخارجية:

✓ تنفيذ برنامج المساعدة الفنية وتبادل الخبرات في مجال إنشاء الشباك الموحد بين الدول المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وباقي الدول الأعضاء؛

✓ تشجيع الدول على إنشاء أنظمة الشباك الموحد الوطنية مع رؤية للتعاون الإقليمي بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ومركز التجارة الدولي ومنظمة الجمارك العالمية والتحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية وغيرهم من الشركاء في التنمية (البنك الدولي، المصرف الآسيوي للتنمية، البنك العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا) وغيرها من المؤسسات مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، الرابطة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، سيماك، الكوميسا للأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الناشئة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية والحوافز التنظيمية في مجال النقل والخدمات اللوجستية؛

✓ بدء مشروع تجريبي للربط بين الشبابيك الوطنية والبلدان التي صادقت بالفعل على اتفاقية نظام الأفضليات التجارية لمنظمة التعاون الإسلامي والعمل على توسيعه ليشمل باقي الدول الأعضاء في المرحلة الثانية؛

✓ دعوة الدول الأعضاء المشاركة لاستكمال الاستبيان الخاص بالشباك الموحد وإعادة إرساله إلى المركز الإسلامي لتنمية التجارة لإعداد تقرير تقييم الحاجيات في مجال المساعدة الفنية؛

7. ورشة عمل حول " آليات تسوية نزاعات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 20-21 فبراير 2017، الدار البيضاء - المملكة المغربية. بالشراكة مع المركز الإسلامي الدولي للتحكيم والمصالحة (IICRA).

8. ورشة عمل تدريبية حول "تجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، 22-24 مارس 2017، الدار البيضاء - المملكة المغربية. بالشراكة مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

9. ورشة حول التحضير للمؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية: منظور إفريقي، 17-19 يوليو 2017، الدار البيضاء، المملكة المغربية. بالشراكة مع قسم التعاون والاندماج التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

القسم الثالث

وضعية المفاوضات بشأن انضمام بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى منظمة التجارة العالمية

أصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية 162 دولة، بعد انضمام جمهورية أفغانستان الإسلامية خلال المؤتمر الوزاري العاشر، وبذلك يصبح حالياً عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنضوية تحت لواء منظمة التجارة العالمية 43 دولة، بما يفوق ربع عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية. ويمثل أعضاء منظمة التجارة العالمية حوالي 97% من الاقتصاد العالمي.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية 10 دول وهي: الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا والقمر الاتحادية. والوضع الحالي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما يلي:

- تم إنشاء فريق العمل لفائدة ليبيا وسوريا.
 - تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية من طرف إيران والعراق وأوزبكستان.
 - تم تعميم ملخص وقائع نقاط المناقشة من طرف السودان.
 - مفاوضات جارية بشأن نفاذ السلع إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر، أذربيجان، لبنان، السودان وأوزبكستان.
 - مفاوضات جارية بشأن نفاذ الخدمات إلى الأسواق الثنائية من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان والسودان وأوزبكستان.
 - تم تعميم مشروع تقرير فريق العمل من قبل الجزائر وأذربيجان ولبنان.
 - قدمت الصومال طلب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في 7 ديسمبر 2016.
- تم تكثيف الأنشطة المتعلقة بانضمام القمر الاتحادية والسودان والصومال خلال النصف الثاني من سنة 2016. على سبيل المثال:

✓ عمل فريق القمر الاتحادية بشكل مكثف وعقد اجتماعين لفريق العمل، واختتم الشهر الماضي عدة مفاوضات ثنائية بشأن الدخول إلى الأسواق. والآن، يركز الفريق اهتمامه على إتمام عملية الانضمام في الأشهر المقبلة.

✓ بدأ السودان مفاوضاته مرة أخرى لتجديد عضويته، في نيروبي على هامش المؤتمر الوزاري العاشر. وبعد نصف عام، في يوليو من العام الماضي، أعلن السودان رسمياً إعادة تنشيط عملية انضمامه إلى عضوية

منظمة التجارة العالمية بأكملها خلال اجتماع المجلس العمومي. وأعقب ذلك عمل مكثف لتحديث الوثائق. وفي هذا العام، عقد السودان اجتماعين لفريق العمل من أجل تسجيل تقدم ملموس، واختتمت مفاوضات ثنائيتين بشأن الوصول إلى الأسواق.

✓ الصومال هي واحدة من أحدث المرشحين للشروع في عملية الانضمام في ديسمبر 2016 بعد تقديم طلب الترشيح لأول مرة خلال المؤتمر الوزاري العاشر بنيروبي. وتعمل الصومال على وضع مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية التي ستشكل الوثيقة الأساسية لبدء مفاوضات الانضمام.

✓ صرحت أذربيجان لأعضاء منظمة التجارة العالمية في ختام اجتماع لفريق عمل بشأن انضمامها في 28 يوليو 2017 بأنها تعترف "التركيز على المفاوضات الثنائية"، فضلا عن تنفيذ الإصلاحات القانونية اللازمة لجعل نظام التجارة الداخلية متماشيا مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. وقد تبنت أذربيجان عددا من الإصلاحات خلال الأشهر الستة الماضية، بما في ذلك اعتماد 12 "خارطة طريق استراتيجية" لتنمية اقتصاد البلاد فضلا عن الأنظمة المتعلقة بتسهيل التجارة وتحسين الهياكل الأساسية للتجارة واللوجستيك. ومن شأن تنفيذ خارطات الطريق بحلول سنة 2020 أن يكون بمثابة "أساس" للنجاح في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

تتم عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بطرق تتداخل فيها أصناف المفاوضات بين مفاوضات متعددة الأطراف وأخرى ثنائية الأطراف. وعلى هذا المسار جرى الاتفاق على انضمام اليمن إلى المنظمة تخللته أحيانا سرعة هامة في المفاوضات خاصة سنة 2013 وأحيانا أخرى بعض التعثر نتيجة العديد من العوامل نذكر منها تباطؤ المفاوضات مع بعض أعضاء المنظمة، الجوانب الفنية المعقدة، المصاعب الداخلية وعدم الاجماع حول الاختيارات.

عادة ما يكون مسلسل انضمام العديد من الدول مسبقا بأشغال فنية هامة، حيث أن المزوجة بين أنشطة المساعدة الفنية ومساعي إقناع الدول الأعضاء بأهمية انضمام هذه الدول بالنسبة لمستقبل المنظمة، يعتبر عملا أساسيا في جدوى المساعدة الفنية في مجال المفاوضات لفائدة الدول الأعضاء المرشحة للانضمام. وفي هذا الصدد، كانت مساهمات رؤساء مجموعات العمل مهمة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المساعدة الفنية قد حظيت بالمساعدة المالية الهامة للدول الآتية: أستراليا، البرازيل، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأعضاء الأخرى.

الشفافية في عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية:

تعتبر الشفافية ووضوح الرؤية في مسلسل الانضمام للمنظمة من الأولويات الأساسية بالنسبة للدول الأعضاء ولسكرتارية منظمة التجارة العالمية. فالتدابير والمبادرات التي تم اتخاذها خلال السنوات الأربعة الأخيرة في مجال الشفافية قد تم تدعيمها سنة 2013 لمواصلة العمل بها إلى حد الآن. لذا، اجتمع الفريق غير الرسمي (IGA) لبحث مسألة الانضمام إلى المنظمة. وقد خلصت نتائج هذا الفريق إلى ما يلي:

- الاستعمال المشترك للمعلومات وتبادل البيانات مع الدول الأعضاء حول كل ما يتعلق بالانضمام إلى المنظمة،
- تقارير ترفع إلى السكرتارية حول التطور الفني لمسلسل الانضمام،
- تقارير رؤساء فرق العمل تقدم إلى الدول الأعضاء حول نتائج زيارتهم للبلد المعني،
- تخطيط برنامج الاجتماعات حول الانضمام إلى المنظمة وحول النشاطات ذات الصلة على أساس أجندة متطورة للاجتماعات حول اقتراحات الانضمام المقدمة من طرف السكرتارية،
- الأجوبة حول الانشغالات الخاصة التي تمت إثارتها من طرف الدول الأعضاء والحكومات التي في طور الانضمام.

الغاية من نشرة المعلومات حول الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تتمثل في تقديم تقارير ملخصة للحكومات التي في طور الانضمام وللرؤساء والدول الأعضاء حول نتائج اجتماع الفريق غير الرسمي. كما تتضمن النشرة معلومات مفيدة حول المخطط العملي لتحضير الاجتماعات والمفاوضات المتعلقة بمسلسل الانضمام.

تم تكثيف اللقاءات مع مختلف فرق الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة قصد التركيز على الانشغالات الخاصة لكل فريق، والهدف من ذلك يتمثل في تقديم تقرير للدول الأعضاء حول الأنشطة التي تم إنجازها خلال السنة المدنية واستقصاء الملاحظات والآراء حول انشغالات كل فريق.

أجرت سكرتارية المنظمة لقاءات مع المجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نمو والفريق غير الرسمي للبلدان النامية والفريق الآسيوي للبلدان النامية والفريق غير الرسمي لبلدان أمريكا اللاتينية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة GRULAC، الفريق الإفريقي ثم الفريق العربي. قدمت سكرتارية المنظمة خلال هذه الاجتماعات تقارير حول التقدم الحاصل في مسلسل انضمام الدول والأنشطة التي تم إنجازها كما تم تبادل وجهات النظر حول مسؤوليات الجوار/ المجموعات الإقليمية وبحث الانشغالات التي أثّرت سواء من طرف الحكومات في طور الانضمام ومن طرف الدول الأعضاء نفسها وقامت باستشارات مع نظراءها حول الأولويات الفنية لسنة 2014 في مجال الانضمام.

المساعدة الفنية وحملات التوعية:

تعتبر المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات ذات الصلة بمسلسل الانضمام للمنظمة من المحاور الأساسية لتدريب موظفي الحكومات. تتضمن هذه المساعدة أنشطة للتوعية لفائدة البرلمانين والقطاع الخاص والجامعيين والمجتمع المدني وأوساط الإعلام.

وتشتمل أنشطة المساعدة الفنية وتأهيل الكفاءات على المحاور الآتية: ندوات وطنية، حصص إعلامية حول الانضمام للمنظمة أقيمت خلال الدروس المتقدمة حول السياسة التجارية وكذلك خلال الدروس الإقليمية والدروس التمهيديّة المقدمة لفائدة البلدان الأقل نمواً، البعثات الفنية، الزيارات التي يقوم بها رؤساء فرق العمل، انشاء المراكز المرجعية للمنظمة العالمية للتجارة أو تعزيز المراكز القائمة، حصص تدريبية مباشرة على الخط عبر الإنترنت، التحاور مع

مجموعات الدول الأعضاء في المنظمة، المشاركة في المؤتمرات.

آليات الانضمام للمنظمة:

أطلقت منظمة التجارة العالمية في يوليو 2016 بوابة جديدة للانضمام الذكي (Accessions Intelligence Portal) التي حسنت من الوصول إلى المعلومات حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية والعديد من الميزات الجديدة، مثل إمكانية الدخول المباشر إلى جميع القوانين التي تم الإشعار بها لإتمام الانضمام. توجد البوابة على الرابط: <https://www.wto.org/accessions>.

تم إطلاق العمل بقواعد البيانات حول الالتزامات في إطار انضمام (ACDB) في مايو 2012 وهي تمكن من الاطلاع على كل الالتزامات والمعلومات ذات الصلة التي تتضمنها تقارير فرق العمل حول الانضمام وبرتوكولات انضمام الدول الحادية والثلاثين 31 الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة التي تدخل تحت البند XII MC (<http://acdb.wto.org/>).

1. الجزائر

بعد حضورها في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب منذ سنة 1987، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة 1996 مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية، كخطوة تمهيدية للانضمام للمنظمة.

منذ ذلك التاريخ تم توجيه سلسلة من الأسئلة للجزائر من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل 1998 بجنيف.

أجرت الجزائر ثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فبراير 2002، مايو 2002، نوفمبر 2002، مايو 2003، ثم سنتي 2004 و 2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل 2002 ونوفمبر 2002). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 يناير 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فبراير 2005.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي 10 بلدان وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

- يتأسس فريق العمل الذي يتابع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية السيد بيريز ديلكاستيو (الأوروغواي)

ويضم 43 دولة.

انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة بشأن "مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في 21 أكتوبر 2005.

ومن جانب آخر، تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش اجتماع فريق العمل التاسع المنعقد من 18 إلى 20 أكتوبر 2005. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية. وقد تم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو 2006.

- بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في 17 يناير 2008 مشروع التقرير المراجع لفريق العمل.

يتضمن تقرير فريق العمل فصلا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أعرب أعضاء فريق العمل عن ارتياحهم على التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحوافز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

قام فريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بتوزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات في فبراير 2012.

وتفسر المسيرة الطويلة للجزائر لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية بإرادة الحكومة الجزائرية لإجراء إصلاحات داخلية أولا ثم تحديث بعض القطاعات المهتدة بالمنافسة وتحقيق التنوع في اقتصادها. وتم وضع خارطة طريق

لتسريع المفاوضات بشأن انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المقرر عقد سلسلة من المحادثات الثنائية لحل الخلافات وإتمام الاتفاقيات بين مارس وأبريل، بالإضافة إلى عقد اجتماع غير رسمي مع فريق العمل المكلف بانضمام الجزائر إلى المنظمة، استعدادا للاجتماع الرسمي المقرر عقده في يونيو 2012.

المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا. وفي نفس السياق ستجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

وتم عقد الاجتماع العاشر لفريق العمل في يناير 2008.

بالإضافة إلى ذلك، وقعت الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2012 على خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل وكوبا والأوروغواي وفنزويلا والأرجنتين في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما أن المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاقيات مماثلة مع الاتحاد الأوروبي، الشريك الرئيسي للجزائر، والولايات المتحدة توجد في مرحلة متقدمة.

كما أن المفاوضات المتعلقة بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع باقي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مازالت مستمرة وأن الجزائر بصدد إبرام اتفاقية مع سويسرا وأستراليا ونيوزيلندا. أما المحادثات الجارية مع اليابان وكندا وماليزيا وتركيا وأوكرانيا فقد سجلت تقدما يبعث على الارتياح.

تم عقد الاجتماع الحادي عشر لفريق العمل في 5 أبريل 2013 بحضور معالي وزير التجارة السيد مصطفى بن بادة. وبهذه المناسبة، قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل ومقترحات التعديلات والإضافات والتحيين لمشروع تقرير الفريق.

وأشار السيد الوزير أن الجزائر على أتم الاستعداد لجعل "نظامها التجاري يتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية". وأعرب عن أمله في "منح فترات انتقالية معقولة" لبعض التدابير التي لا تتوافق مع الاتفاقيات.

ثم أضاف قائلاً إن البرنامج المعتمد والذي يتعين بموجبه على الدول الأعضاء ارسال أسئلتها قبل 10 مايو 2013 إلى الجزائر التي تعهدت بتقديم الإجابات عند متم شهر يونيو أو 15 يوليو 2013 واقترح عقد جولة أخرى من المفاوضات في خريف 2013.

أجرى الوفد الجزائري لقاءات من 2 إلى 4 أبريل 2013 مع وفود 12 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وهي: ماليزيا وإندونيسيا والإكوادور والأرجنتين والولايات المتحدة الأمريكية والسلفادور وكندا والنرويج ونيوزيلندا واليابان وأستراليا وتركيا.

كما تم ايداع 4 اتفاقيات ثنائية مع أوروغواي وكوبا وسويسرا والبرازيل تم التوقيع عليها من قبل سكرتارية منظمة التجارة العالمية، في حين مازالت المفاوضات قائمة بشأن التوقيع على اتفاقيتين مع فنزويلا والأرجنتين.

اجتمع فريق العمل حول انضمام الجزائر للمنظمة في 31 مارس 2014 لاستعراض آخر مستجدات المفاوضات الجزائرية المتعلقة بانضمامها للمنظمة. وخلال هذا الاجتماع، رحب أعضاء منظمة التجارة العالمية بالتقدم الكبير الذي أحرزته الجزائر.

وركزت تعليقات الأعضاء على القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي على الضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

وتشمل التحديات الأخرى السياسات الصناعية والمساعدات والحواجز الفنية أمام التجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتدابير الاستثمار ذات الصلة بالتجارة.

ومن جهة أخرى، فإن المشاورات المقبلة التي ستجري بين الأعضاء والحكومة الجزائرية وأمانة منظمة التجارة العالمية ستمكن من تحديد موعد انعقاد الاجتماع المقبل لفريق العمل. وقبل ذلك، ينبغي على الجزائر أن تقدم معلومات محيئة بخصوص التطورات في مجال التشريعات، وأن تجيب على أسئلة الأعضاء وأن تقوم بتعديل مخطط العمل التشريعي ومن ثم ينبغي أن يستعرض الأعضاء هذه المعلومات.

2. أذربيجان

تم تكوين فريق العمل الذي يتابع انضمام أذربيجان بتاريخ 16 يوليوز 1997 وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل 1999. كما قدمت أيضا أجوبة في يوليوز 2000 تتعلق بمجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر 2001. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في 7 يونيو 2002، والاجتماع الأخير في مارس 2006. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة.

وقد تم توزيع ملخص غير رسمي لمناقشات فريق العمل في ديسمبر 2008 من طرف سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة. وتستمر الأشغال المتعددة الأطراف على أساس ملخص مستجدات المواضيع التي تم إثارتها منذ ديسمبر 2008. وقد وتم تعديل هذا الملخص بعد مراجعته في يوليو 2009.

مفاوضات بشأن دخول الأسواق:

وقعت أذربيجان على اتفاقية مع جورجيا في أبريل 2010. ومازالت المفاوضات مستمرة مع الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التجارة العالمية بشأن هذه الاتفاقية.

عقد فريق العمل اجتماعه التاسع في 24 فبراير 2012 تم خلاله التباحث في شأن الاصلاحات الأخيرة المعتمدة من قبل أذربيجان للتقدم في عملية انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وتدارس الفريق أيضا مسألة تطوير المجال التشريعي والتقدم المحرز في إطار المفاوضات الثنائية بشأن دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

يعود آخر تعديل لملخص الوقائع إلى نوفمبر 2012. وقد عقد فريق العمل اجتماعه العاشر في 7 ديسمبر 2012 حيث تباحث أعضاء منظمة التجارة العالمية حول وضع المفاوضات بشأن دخول الأسواق ونظام التجارة الخارجية والإصلاحات التشريعية من أجل تأهيل أذربيجان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وبهذه المناسبة، قدم السيد محمود ماماد غولييف، نائب وزير الشؤون الخارجية وكبير المفاوضين لأذربيجان لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي لبلده وتطوير نصوص تشريعية مناسبة في إطار منظمة التجارة العالمية. وذكر أن حكومته كانت تهدف إلى تنويع وتحديث الاقتصاد للتقليل من اعتمادها على قطاع النفط والغاز.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية حول دخول الأسواق، فقد أشار نائب الوزير أن أذربيجان قد وقعت على اتفاقية ثنائية مع جمهورية قيرغيزيا في مارس 2012 وأجرت مؤخرا مفاوضات ثنائية مع الصين. كما أجريت مفاوضات ثنائية أخرى على هامش اجتماع فريق العمل مع كل من البرازيل وكندا وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنرويج والاتحاد الأوروبي.

ورحب ممثلو الصين والولايات المتحدة والهند واليابان والنرويج وباكستان وقيرغيزيا وسويسرا وتركيا والاتحاد الأوروبي بالمساهمات الجوهرية التي قدمتها أذربيجان وأعربوا عن تأييدهم لانضمام هذا البلد إلى المنظمة.

خلال المباحثات، طلب الأعضاء توضيحات حول السياسات الاقتصادية لأذربيجان والمؤسسات التجارية الحكومية وسياسات الخوصصة والأسعار والاستثمار والمنافسة والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتطبيق ضريبة الاستهلاك واعتماد قانون التعريف الجمركية. كما أعربوا عن رغبتهم في الاطلاع على معلومات اضافية حول الرسوم المفروضة على الخدمات المقدمة والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ والقيود المفروضة على التصدير والمساعدات الممنوحة للمنتجات الصناعية ودعم صادرات المنتجات الزراعية والحواجر الفنية للتجارة وتدابير الصحة والصحة النباتية والصفقات العمومية والملكية الفكرية.

تم تكليف سكرتارية منظمة التجارة العالمية بتحسين تقديم الوثائق والمستندات عن طريق إعداد مشروع تقرير فريق العمل بالاعتماد على ملخص وقائع المواضيع التي تم التطرق لها. وتجري حاليا مفاوضات ثنائية حول النفاذ للأسواق مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية على أساس العرض المعدل المتعلق بالسلع والذي تم توزيعه في سبتمبر 2013 وكذلك العرض المعدل المتعلق بالخدمات والذي تم توزيعه في أكتوبر 2013. ولقد تم إيداع 4 اتفاقيات ثنائية لدى سكرتارية المنظمة (الإمارات العربية المتحدة، عمان، جمهورية قيرغيزيا، تركيا). وقد انعقد الاجتماع الحادي عشر لفريق

العمل في 21 فبراير 2014.

خلال هذا الاجتماع، درس أعضاء منظمة التجارة العالمية النظام التجاري لأذربيجان بالاعتماد على مشروع تقرير فريق العمل. وفي هذا الصدد، طلب الأعضاء من أذربيجان توضيحات بخصوص الإعفاءات الضريبية وتشجيع الاستثمار وعمل الشركات الأجنبية وحالات الخوصصة والقيود الفنية للتجارة والمساعدات والعبور والملكية الفكرية.

تم عقد الاجتماع الثاني عشر لفريق العمل في 6 مارس 2015 ورحب رئيس الفريق الخطوات التي اتخذتها أذربيجان لجعل نظامها التجاري يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، وطلب الحكومة بتسريع مراحل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وأعضاء هذه المجموعة لطرح الأسئلة قبل 15 أبريل 2015.

3. القمر الاتحاديّة

بادر المجلس العمومي في 9 أكتوبر 2007 بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب القمر الاتحاديّة بشأن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي القمر الاتحاديّة (WT/ACC/COM/1).

تم توزيع المذكرة حول نظام التجارة الخارجية يوم 25 أكتوبر 2013 (WT/ACC/COM/3). كما تم تعيين رئيس فريق العمل يوم 18 سبتمبر 2013. وسيقع عقد الاجتماع الأول لفريق العمل حالما تختتم جزر القمر الجولة الأولى من الأسئلة والأجوبة مع ممثلي الدول الأعضاء.

4. العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بتاريخ 30 سبتمبر 2004 بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في 13 ديسمبر 2004 برئاسة السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروغواي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارته الخارجية وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة 2004 عقد فريق العمل اجتماعه الأول في 25 مايو 2007 لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفيتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

ويتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحوافز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والنباتية والملكية الفكرية. كما سيقوم بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة

التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال.

أعرب أعضاء فريق العمل في 2 أبريل 2008 عن دعمهم لانضمام العراق السريع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره سيسهم في إدماج العراق في الاقتصاد العالمي. وقد أشار وزير التجارة العراقي السيد السوداني إلى أن العراق مصمم على تجاوز الوضع الحالي الصعب للمضي قدما في مسلسل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أضاف أن انضمام العراق يشكل ميزة مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

مراجعة التشريع التجاري:

عند هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو 2007 استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحوافز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

المفاوضات الثنائية:

التقى العراق بمجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تتطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

قدم العراق مذكرة حول تجارته الخارجية في سبتمبر 2005 وتم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام العراق في أبريل 2008 تم خلاله دراسة نظام التجارة الخارجية للعراق.

قدم العراق العديد من الوثائق والمستندات المطلوبة من طرف فريق العمل. ولكن يتعين عليه تقديم العروض الأولية المتعلقة بدخول السلع والخدمات للأسواق. وسينعقد الاجتماع القادم لفريق العمل عندما يقدم العراق عروضاً أولية بشأن النفاذ إلى الأسواق.

5. إيران

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي 8 و9 يوليو 2004 بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة بالإجماع على ترشيح إيران خلال اجتماع المجلس العمومي يوم 26 مايو 2005.

قدمت إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في نوفمبر 2009.

وتم تبليغ أسئلة نواب الدول الأعضاء إلى حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في فبراير 2010. وفي هذا الصدد، تم توزيع الإسهامات الفنية لإيران سنة 2011 بما فيها الأجوبة على أسئلة السادة نواب الدول الأعضاء. وقبل انعقاد فريق العمل يتعين على رئيس المجلس العمومي القيام بمشاورات مع ممثلي الدول الأعضاء لتعيين رئيس فريق العمل.

6. لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في 14 أبريل 1999. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو 2001، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو 2002. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في 14 أكتوبر 2002.

وتجري حالياً مفاوضات متعددة الأطراف على أساس تقرير فريق العمل الذي تمت مراجعته والذي تم توزيعه في أكتوبر 2009. كما تجري حالياً مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع السابع لفريق العمل في أكتوبر 2009. سوف يعقد فريق العمل اجتماعه عندما تقدم الجمهورية اللبنانية كل المساهمات الضرورية.

7. ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم 25 نوفمبر 2001 (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي 27 يوليو 2004 وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

8. السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم 25 أكتوبر 1994 كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير 1999. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر 2000، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير 2003. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس 2004.

ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأولية المعدلة المتعلقة بالسلع.

تم إيداع اتفاقيتين ثنائيتين (مع البرازيل والصين) تتعلقان بالفاذ إلى الأسواق لدى سكرتاريته المنظمة. وما زالت الإسهامات الثنائية المستحدثة قيد الانتظار خاصة المعلومات التشريعية والدستورية المستحدثة بعد استقلال جنوب

السودان سنة 2012. وتستمر السكرتارية في اتصالاتها الفنية مع السودان لضبط المجالات التي تستلزم تقديم وثائق ومعلومات مستحدثة. وما زال انضمام السودان معلقا.

9. أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم 21 ديسمبر 1994. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر 1998 كما تم تقديم أجوبة بشأن بعض الأسئلة المطروحة في أكتوبر 1999. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في 17 يوليو 2002.

أجرت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر 2005. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر 2005.

الخلاصة:

بالرغم من أن العضوية في منظمة التجارة العالمية لها فوائد وامتيازات جمة فإن المفاوضات حول الانتماء إلى هذه المنظمة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لكل الحكومات المرشحة للانضمام، خاصة منها البلدان الأقل نموا. فآليات وشروط الانضمام تفرض القيام بإصلاحات داخلية. فالبلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام لها قدرات فنية ومؤهلات بشرية وموارد مالية محدودة في مواجهة تعقيدات الانتماء للمنظمة العالمية للتجارة.

صادق المجلس العمومي سنة 2012 على توصيات اللجنة الفرعية للبلدان الأقل نموا قصد الزيادة في تعزيز وترشيد قرار سنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نموا ليصبح عمليا على أرض الواقع (الخطوط التوجيهية حول انضمام البلدان الأقل نموا). ولقد تم إعداد هذه التوصيات وفقا للقرار المصادق عليه من طرف المؤتمر الوزاري الثامن للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد بتاريخ 17 ديسمبر 2011.

تمت المصادقة على قرار المجلس العمومي لسنة 2012 كإضافة للخطوط التوجيهية لسنة 2002 حول انضمام البلدان الأقل نموا للمنظمة العالمية للتجارة. وفي سنة 2013 تم اعتبار تقديم مساعدة فنية من طرف سكرتارية المنظمة على مقياس البلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام في كافة المراحل عملا يحظى بكل الأولويات. وقد أمكن القيم بذلك بالاعتماد على آليات تفاعلية مع البعثات المقيمة في جنيف أو في بقية العواصم.

أما البرنامج الصيني لفائدة البلدان الأقل نموا المرشحة للانضمام للمنظمة فقد ساهم كثيرا في تدعيم قدرات هذه البلدان في المفاوضات. ولحد الآن تم تأهيل قدرات 7 متدربين في إطار هذا البرنامج. وفي سنة 2013 تابعت سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة حوارها مع التجمعات الإقليمية للبلدان الأعضاء في المنظمة والمجموعة الاستشارية للبلدان الأقل نموا.

هناك ثلاثة دول أقل نموا أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مرحلة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي: أفغانستان، جزر القمر والسودان. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين 47 دولة أقل نموا، توجد 31 فقط عضو في منظمة التجارة العالمية.

وقد اجتمع وزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية في 12 سبتمبر 2012 في ألماتي (كازاخستان) لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الإمكانيات التجارية لهذه الدول وإنشاء موقف مشترك بشأن القضايا التجارية الرئيسية الحالية.

والغرض من هذا الاجتماع الذي نظمته حكومة كازاخستان ومكتب الأمم المتحدة لفائدة الدول الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (UN-OHRLLS) مخصص للتحضير للمراجعة السنوية لمؤتمر برنامج ألماتي الذي تم عقده في 2014.

لا تتوفر البلدان النامية غير الساحلية على البر والبحر وهي شبه معزولة عن الأسواق العالمية، لذلك يتوجب عليها تحمل تكاليف النقل أعلى من المتوسط ومشاركة ضعيفة في التجارة الدولية.

ومن دول منظمة التعاون الإسلامي غير الساحلية نجد: أفغانستان، أذربيجان، بوركينا فاسو، تشاد، كازاخستان، قيرغيزيا، مالي، النيجر، أوغندا، أوزبكستان، طاجيكستان وتركمانستان.

الملاحق

الجدول 1: تواريخ إنشاء فرق العمل لدول منظمة التعاون الإسلامي في طور الانضمام

لمنظمة التجارة العالمية

البلدان	تاريخ إنشاء فريق العمل	رئيس فريق العمل
الجزائر	17 يونيو 1987	الأرجنتين
أذربيجان	16 يوليو 1997	ألمانيا
القمر الاتحادية	9 أكتوبر 2007	-
العراق	13 ديسمبر 2004	الأوروغواي
إيران	26 مايو 2005	-
لبنان	14 أبريل 1999	فرنسا
ليبيا	27 يوليو 2004	-
السودان	25 أكتوبر 1994	المغرب
سوريا	4 مايو 2010	-
أوزبكستان	21 ديسمبر 1994	المكسيك

المصدر: منظمة التجارة العالمية

الجدول 2: ملخص حالات الانضمام الجارية لمنظمة التجارة العالمية

مشروع تقرير فريق العمل**	عروض الخدمات		عروض السلع		عدد اجتماعات فريق العمل*	الاجتماع الأول/ والأخير لفريق العمل*	مذكرة التجارة الخارجية	إنشاء فريق العمل	الطلب	الدولة
	العرض الأول	العرض الأخير*	العرض الأول	العرض الأخير*						
فبراير 2014	أكتوبر 2013	مارس 2002	نوفمبر 2013	فبراير 2002	12	أبريل 1998 مارس 2014	يوليو 1996	يونيو 1987	يونيو 1987	الجزائر
يناير 2015	فبراير 2015	مايو 2005	سبتمبر 2013	مايو 2005	12	يونيو 2002 يوليو 2017	أبريل 1999	يوليو 1997	يونيو 1997	أنريجان
						التعيين في سبتمبر 2013	أكتوبر 2013	أكتوبر 2007	فبراير 2007	القمر الاتحادية
							نوفمبر 2009	مايو 2005	يوليو 1996	إيران
					2	مايو 2007 أبريل 2008	سبتمبر 2005	ديسمبر 2004	سبتمبر 2004	العراق
أكتوبر 2009	يونيو 2004	ديسمبر 2003	يونيو 2004	نوفمبر 2003	7	أكتوبر 2002 أكتوبر 2009	يونيو 2001	أبريل 1999	يناير 1999	ليبيا
					1	يوليو 2002 يوليو 2012	أبريل 2001	ديسمبر 2007	يونيو 2007	أوزبكستان
أكتوبر 2012	نوفمبر 2008	أكتوبر 2006	نوفمبر 2008	أبريل 2006	13	أكتوبر 2005 يونيو 2013	مارس 2005	فبراير 2005	ديسمبر 2004	لبنان
		سبتمبر 2005		سبتمبر 2005	3	يوليو 2002 أكتوبر 2005	أكتوبر 1998	ديسمبر 1994	ديسمبر 1994	السودان

ملحوظة: * عند تاريخ هذه الوثيقة

** ملخص المستندات، مشروع تقرير فريق العمل أو أجزاء من مشروع تقرير فريق العمل.

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

التاريخ الانضمام	البلد
8 سبتمبر 2000	1. ألبانيا
1 يناير 1995	2. البحرين
13 ديسمبر 1993	3. بنغلاديش
1 يناير 1995	4. بنين
1 يناير 1995	5. بروناي دار السلام
3 يونيو 1995	6. بوركينا فاسو
13 ديسمبر 1995	7. الكامبيرون
19 أكتوبر 1996	8. تشاد
1 يناير 1995	9. كوت ديفوار
31 مايو 1995	10. جيبوتي
30 يونيو 1995	11. مصر
1 يناير 1995	12. الغابون
23 أكتوبر 1996	13. غامبيا
25 أكتوبر 1995	14. غينيا
31 مايو 1995	15. غينيا-بيساو
1 يناير 1995	16. غويانا
1 يناير 1995	17. إندونيسيا
11 أبريل 2000	18. الأردن
1 يناير 1995	19. الكويت
30 نوفمبر 2015	20. كازاخستان
20 ديسمبر 1998	21. قيرغيزيا
1 يناير 1995	22. ماليزيا
31 مايو 1995	23. المالديف
31 مايو 1995	24. مالي
1 يناير 1995	25. المغرب
31 مايو 1995	26. موريتانيا
26 أغسطس 1995	27. موزامبيق
13 ديسمبر 1996	28. النيجر
1 يناير 1995	29. نيجريا
9 نوفمبر 2000	30. عمان

الجدول 3: لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (تتمة)

تاريخ الانضمام	البلد
1 يناير 1995	31. باكستان
13 يناير 1996	32. قطر
11 ديسمبر 2005	33. العربية السعودية
1 يناير 1995	34. السنغال
23 يوليو 1995	35. سيراليون
1 يناير 1995	36. سورينام
2 مارس 2013	37. طاجكستان
31 مايو 1995	38. توغو
29 مارس 1995	39. تونس
26 مارس 1995	40. تركيا
1 يناير 1995	41. أوغندا
10 أبريل 1996	42. الإمارات العربية المتحدة
26 يونيو 2014	43. اليمن
29 يوليو 2016	44. أفغانستان

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
(المراقبون)

1. الجزائر
2. أذربيجان
3. القمر الاتحادية
4. إيران
5. العراق
6. لبنان
7. ليبيا
8. السودان
9. سوريا
10. أوزبكستان

لائحة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية

1. فلسطين
2. تركمنستان
3. الصومال